

دور المؤسسات الأمنية في الحد من الجريمة داخل المدن

The role of security institutions in reducing the crime within the cities

مباركي وليد\* بن السعدي إسماعيل

مخبر المجتمع والأسرة جامعة باتنة1 جامعة الحاج لخضر باتنة1

bensaadi.prof@yahoo.fr

Mebarkiwali412@gmail.com

تاريخ القبول : 2021/10/08

تاريخ الاستلام: 2021/09/28

ملخص:

الجريمة سلوك يهدد أمن الأفراد واستقرار المجتمعات ويقوض أركان الدولة، ولذلك اهتمت المجتمعات قديما وحديثا بموضوع التصدي للجريمة ومكافحتها، ولم يخل أي مجتمع من جمعية لمكافحة الجريمة والمؤسسة الأمنية تعتبر من أهم آليات مكافحة الجريمة في المدن، إن الأمن الآن تخطى دور قوة الشرطة من مجرد دور مادي هدفه بسيط في أماكن معينة إلى دور كبير يتناسب مع ما يتطلبه المجتمع من أمن في جميع المجالات حيث أصبحت هناك قناعة لدى الأجهزة الأمنية (الشرطة) في أن تعزيز الأمن من خلال مكافحة الجريمة والحد من انتشارها لا تعتبر مسؤولية الشرطة وحدها إنما باشتراك المجتمع بكافة، بمستوياته ومؤسسته للحد وبفعالية من الجريمة بمساعدة أفراد المجتمع بدأ بالفرد حتى الأسرة وصولا للمؤسسات التربوية والمجتمعية مما يؤدي إلى الوصول السريع لمجتمع امن يخلو من الجرائم التي تفكك استقراره.

الكلمات المفتاحية:

الشرطة المجتمعية (الجوارية): الجريمة؛ الشراكة المجتمعية؛ الدور.

**Abstract:**

Crime is behavior that threatens the society of individuals and the stability of societies and the society of the state, therefore, societies have taken care of the issues of combating crime and to get rid of it, the police from the ordinary role just aim in some places there is a conviction among the security services that strengthening security, through, combating crime and limiting its spread is not only the responsibility of the police but also the involvement of society at all levels and institution to effectively reduce and assist crime, everyone needs to help and be part of this operation community members ranging from the individual to the family to education and

community institution leading to rapid access to a secure society from the crime that threaten its stability

### Keywords

Community poling(neighbourly), crime, community, partnership, the role.

### مقدمة:

لقد تنوعت وتعددت الجرائم بتنوع أسبابها وكيفيات وطرق تجسيدها وتنفيذها حيث أخذت منحنى تطوري حديث حداثة هذا العصر ، عصر يتغير بتغير أنماط الحياة وبروز تعقيدات ومشكلات ثقافية ، اجتماعية وسياسية وأهمية كبيرة هذا الأمر تعدى الأساليب الشرطية صعب من مهمتها في السيطرة على الوضع ومكافحة الجريمة بكفاءة عالية الأمر الذي حتم تغير الأساليب التقليدية في مكافحة الجريمة واستحداث آلية جديدة لمكافحتها وهي إشراك المجتمع ومؤسساته في العملية الأمنية وهو ما تبناه الشرطة المجتمعية (الجوارية) كآلية جديدة ومعاصرة تستهدف تحقيق شراكة مجتمعية بين الشرطة والمواطن بتحقيق الأمن بمفهومه الشامل.

### 1. إشكالية الدراسة:

أصبحت المجتمعات المعاصرة اليوم تواجه الكثير من التحديات الاجتماعية والثقافية والأمنية التي أفرزتها مجموعة تلك المتغيرات التي لحقت بكيان ووظيفة المؤسسات الاجتماعية التقليدية والرسمية في ميادين الضبط الاجتماعي كالأُسرة، المدرسة والمسجد والمجتمع المحلي والمؤسسة الأمنية متمثلة في جهاز الشرطة هذه الأخيرة التي تواجه تزايد كبير في حجم وأبعاد المشكلات الأمنية المعاصرة وتتعاظم درجة خطورتها وتتعدد سبل مواجهتها وذلك نتيجة لتطور العمل الإجرامي وتنوع أشكاله وأساليبه حتى تخف وتيرته وأصبحت الجريمة كظاهرة اجتماعية داخل المدن تهدد الأمن الذي هو الشعور بالثقة وصعود النفس و الإحساس بعدم الخوف من الجريمة لذلك فقد أصبحت المدن تقاس استقرار الأمن وكان دور الشرطة داخل المدن مقتصرًا على رد الفعل على مواجهة الفعل الإجرامي وضبط الجريمة بعد ارتكابها وضبط مرتكبها إلا أنه نظرا لتطور المجتمعات وتوسعها وتطور أساليب الجريمة أدى ذلك إلى عجز الأسلوب التقليدي في المحافظة على الأمن وارتفاع نسبة الجريمة والخوف من

الجريمة لذلك قامت الأجهزة الشرطية بتطوير العمل الأمني من خلال المشاركة المجتمعية في العمل الشرطي في خدمة المجتمع فهي تعمل على تنمية عملية التفاعل بين الشرطة والمجتمع أيما وجدت الجريمة أو المشكلة الاجتماعية وهذا من خلال مفهوم شرطة المجتمع أو الشرطة المجتمعية (الجوارية)، هذه الفلسفة الجديدة للعمل الشرطي الذي يسبق الحدث الأمني من خلال تسليح أفراد المجتمع بالوعي الأمني والمعرفة بالأهداف الأمنية والمصالح المشتركة التي ينبغي الحفاظ عليها من خلال تسمية "الحس الأمني المجتمعي"، وعليه فشرطة المجتمع هي فلسفة تنظيمية وإستراتيجية أساسها انفتاح الشرطة التقليدية على مختلف عناصر المجتمع في تحمل المسؤوليات الأمنية والتصدي للجريمة، بمفهوم شامل وجهد طوعي لتجسيد هذه الإستراتيجية الأمنية الجديدة. هذه الإستراتيجية تقوم على أساس تشاركي بين جهاز الشرطة والمجتمع ، هذه الشراكة تعتبر أسلوبا وخيارا جديدا من خلال وضع الأفراد كشركاء مع المؤسسة الأمنية للتصدي للجريمة بظروفها ومتغيراتها والياتها ومواجهة مختلف المشكلات الاجتماعية التي تهدد أمن واستقرار المجتمع ، إذن: ما هي الشرطة المجتمعية كآلية حديثة للحد من الجريمة داخل المدن؟ وما المقصود بالشراكة المجتمعية وما دورها في الحد من الجرائم و تعزيز الأمن؟ وما نوع العلاقة بين المؤسسة الأمنية ومختلف المؤسسات الاجتماعية؟ وما مدى مساهمة هذه العلاقة في مكافحة الجريمة؟

2. أهمية الدراسة:

. تتجلى أهمية الدراسة من أهمية الدور الذي تقوم به المؤسسة الأمنية (الشرطة) من منطلق مسؤولياتها في التصدي للجريمة والحفاظ على أمن المجتمع.

. حاجة الشرطة للمجتمع وحاجة المجتمع للشرطة هذه العلاقة التشاركية كآلية لردع وكبح الجريمة التي تعتبر سلوكا شادا ينطوي على فردانية السلوك ووجوب اجتماعية رد الفعل.

### 3. أهداف الدراسة:

. توضيح دور الشرطة في تحقيق الأمن المجتمعي.

. التعرف على واقع العلاقة بين المجتمع والشرطة (الدور الاجتماعي للشرطة).

. توضيح أهمية المشاركة المجتمعية في الحد من الجريمة وتعزيز الأمن.  
 . وضع تصور للعلاقة بين المؤسسة الأمنية المجتمعية الأخرى لتحقيق فلسفة  
 الشرطة المجتمعية (الجوارية).

#### 4. مفاهيم الدراسة:

##### 4.1. مفهوم الدور:

يستخدم مصطلح الدور (role) في علم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا  
 بمعاني مختلفة فينطق كمظهر للبناء الاجتماعي على وضع اجتماعي معين يتميز  
 بمجموعة من الصفات الشخصية و الأنشطة تخضع لتقييم معياري لحد ما قبل  
 أولئك الذين يكونون في الموقف ومن قبل الآخرين" (عاطف، 2006، صفحة 358)  
 الدور هو تحديد ثقافي كما يجب أن يقوم به الفرد.

##### 4.2. مفهوم الشرطة المجتمعية (الجوارية):

. الشرطة المجتمعية مفهوم مطاط ومتغير حسب الدولة التي تأخذ به وحسب  
 الآليات التي تعتمدها إلا أنه في مجمله يعتمد على تسليح أفراد المجتمع بالوعي  
 الأمني والمعرفة بالأهداف الأمنية. (سعيد، 2005، صفحة 12)  
 . الشرطة المجتمعية: مفهوم يقوم على أساس بين الشرطة والمجتمع المحلي  
 للعمل معا على منع الجريمة وذلك بإتخاذ كل السبل و الإجراءات الاجتماعية"  
 (سعيد، 2005، صفحة 12)

. الشرطة المجتمعية: اتجاه حديث في مكافحة الجريمة يركز في تنشيط  
 وتحفيز عناصر من أفراد المجتمع للقيام بدور فعال في حماية وتأمين المجتمع  
 ضد مخاطر الانحراف والجريمة." (شعبان، 2007، صفحة 78)  
 . الشرطة المجتمعية: المؤسسة المعنية بحماية المجتمع بقيمه وأخلاقه وعاداته  
 التي استقر عليها تشكل الأساس في بناءه" (المجتمعية، 2000، صفحة 26)

##### 4.3. مفهوم الجريمة:

لغة: الجريمة لغة تعني الكسب والقطع وكسب كاجترم وفلان أجرم، واجترم  
 هو مفهوم وجريمة تعني جنابة" (صالح، 2007، صفحة 9)

اصطلاحاً: هناك اختلاف حيث تعددت الآراء التي تطرقت لها وذلك لاختلاف العلوم حيث يعرفها علم الاجتماع بأنها: "سلوك يستحق العقاب عليه من وجهة النظر الاجتماعية" (المطلب، 2007، صفحة 113)

أو هي: "كل فعل يخالف الشعور العام للجماعة أو كل فعل يتعارض مع الأفكار والمبادئ السائدة في المجتمع" (عيسى، 2002)

وهذه التعريفات تصب كلها في خانة الاجتماعي باعتبار الجريمة ظاهرة اجتماعية ناتجة عن تشريع الجماعة لبعض أفعال وأعمال أفرادها. المفهوم الإجرائي: نقصد بالجريمة في هذه الدراسة الفعل الغير أخلاقي الذي يرتكبه الفرد بشكل فردي أو جماعي يخالف النظام الاجتماعي والقيمي للمجتمع ويهدد تماسك البناء الاجتماعي.

#### 4.4. الشراكة المجتمعية:

مفهوم الشراكة يعني أكثر من عقد بين اثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك، فهو يعني تضافر جهود الحكومة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص سواء على المستوى الوطني أو المحلي في مواجهة أي مشكلة" (نادية، 2007، صفحة 259)

"الشراكة هي علاقة تكامل وتقدير متبادل يقدم فيه كل طرف بعض موارده لتعميم النتائج" (نادية، 2007، صفحة 259)

وقد عرض الشراكة كذلك على أنها: "اتفاق لفعل شيء ما لفائدة جميع المشاركين" (andanines، 2000)

الشراكة المجتمعية: ارتباط بين مؤسسات المجتمع والمؤسسات الحكومية بهدف الحد من مشكلات المجتمع التي تم تحديده أو بهدف تطوير الوضع الاجتماعي للمجتمع" (سليمان، 2009، صفحة 85)

الشراكة المجتمعية إذن إرتباط بين المجتمع ومؤسساته، وهذا مانحاول إبرازه من خلال هذه الدراسة التي من خلالها يمكن القول أن الشراكة المجتمعية من ناحية الأفراد والمؤسسة الأمنية تتمثل في مجموعة الجهود والأدوار التكاملية بين مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسة الشرطة في مكافحة الجريمة والوقاية منها، فهي فلسفة تستند إلى تعاون المواطن مع رجال الشرطة للمحافظة على الأمن.

فالشراكة المجتمعية لا بد من مبادرة الشراكة بالذهاب إلى الأفراد ولا تنتظر قدوم الأفراد إليها وفي نفس الوقت لا بد أن يسعى كل فرد في المجتمع إلى التعاون مع الأجهزة الأمنية.

**المحور الأول: الشرطة المجتمعية كالية حديثة لردع الجريمة:**

**1. مدخل عام:**

لم يعد العمل الشرطي مقصورا على الواجبات التقليدية المعروفة على مر العصور، بل فرض عليه أن يتعداها ليأخذ نظاما واسعا بكثير مما كان عليه الحال في السابق، نظرا للتغيير الجذري الذي حدث في البيئات المختلفة وهذا ما نلاحظه اليوم من إرتفاع نسبة الجريمة والانحراف وظهور جرائم مستحدثة تتسم بطابع التعقيد و الخطورة، يمكن أن نطلق عليها (الجريمة المنظمة)، ولهذا كان طبيعيا إزاء ذلك البحث عن الوسائل الكفيلة لمواجهة التطور المتلاحق للجريمة كما ونوعا، الأمر الذي إستلزم تطورا في المفهوم التقليدي لوظيفة الشرطة للوقوف على الوسائل الكفيلة بمواجهة التطور الهائل في الجريمة للحيلولة دون قياسها واحتواءها واحتواء أضرارها وعدم السماح بتكرارها وهذا بتطوير العمل الشرطي في الإتجاه نحو العمل الاجتماعي الذي يساعد في جعل الشرطة عنصرا من عناصر التكوين الاجتماعي للدولة" (سعيد، 2005، صفحة 68) وليس مجرد جهاز تنفيذي يعمل بوحى القانون. في المقابل أصبح جهاز اجتماعي يخدم أغراض كثيرة يستهدفها المجتمع وانطلاقا من هذا المفهوم كان هناك ضرورة مهمة للمشاركة من جانب الجمهور للمجتمع في أعمال الشرطة لمواجهة الجريمة" (الساعاتي، ط1، صفحة 19)

وتقوم استراتيجية الشراكة المجتمعية على أن الجريمة والوقاية منها ومكافحتها والحد منها تبدأ من خلال تحديد الظروف الاجتماعية والبيئية التي تسهل انحراف السلوك من سلوك اجتماعي منضبط إلى سلوك إجرامي منحرف، والأجهزة الشرطية عليها إدراك الهدف الأساسي لعملها ووجودها وهو مكافحة الجريمة وضبطها والوقاية منها بكل الأساليب الممكنة والتي تعتبر صلب عملها وتحويل جهود المجتمع المحلي نحو المجرمين والجريمة عامل مهم في تسهيل عمل الشرطة المجتمعية، وتقوم فلسفتها على توافر قوة الثقة في رجال الشرطة لدى أفراد المجتمع وهذا يأتي من خلال ما يقدمه

رجال الشرطة لأفراد المجتمع من خدمات وليست مطلوبة منهم ولكنها تقوم على الإستجابة الإنسانية النابعة من الحس الأمني لدى رجال الشرطة والحس العائلي فيما بينهم" (سعيد، 2005، صفحة 68) والشرطة المجتمعية (community Policing) أو علاقات الشرطة بالمجتمع (Police community Relations) أو الشرطة الجوارية (la police proscimite) وتسميات ومصطلحات مختلفة تبعا للسياسات المتبعة لكن هذه المفاهيم المختلفة تصب في مصاف واحد وفلسفة واحدة هي: توطيد العلاقات والرابط بين المؤسسة الأمنية وأفراد المجتمع لمحاربة الجريمة" (الحربي، 1999، صفحة 96)

يتضح هدف الشرطة المجتمعية في تقديم خدمة شرطية متميزة إلى أفراد المجتمع ككل وكل من يتعامل مع جهاز الشرطة سواء كان من داخلها أو من خارج الجهاز، ولهذا فإن أي جهاز للشرطة يستهدف تقديم خدمة متميزة للمجتمع يجب عليه أن يقوم إبتداء بتوجيه أليات العمل الشرطي داخل الجهاز لخدمة المجتمع ذلك لأنهما يرتبطان على نحو حيوي ارتباط السبب بالنتيجة، وتهدف الشرطة المجتمعية أساسا إلى:

. الوصول إلى أعلى درجة من الثقة بين الجمهور وأفراد الشرطة حيث أن ثقة الجمهور بالجهاز تمهد الطريق وتسهل لعمل فعال، ولكي يتحقق ذلك لابد أن تستجيب الشرطة لحاجات المجتمع المحلي بطريقة مهنية عالية وبأعلى معيار.

. تبسيط الخدمة الأمنية لكل فرد في المجتمع سواء من حيث الشكل أو المضمون.

ويتحقق ذلك عبر إزالة الخوف من الجريمة وإستثمار خبرات المواطنين في تطوير العمل الميداني الأمني في الحد من الجريمة وهذا بتفعيل منظمات الضبط الاجتماعي ودورها في مجال ضبط سلوك افراد المجتمع.

. ايجاد حل للمشكلات الأمنية بعقلية متفتحة ومدركة للظروف المحيطة بها بدلا من المعالجات الأمنية والقضائية التي لاينبغي الركون اليها. إلا عندما تعجز المبادرات الاجتماعية" (الصفرن، 2009، صفحة 26)

. نظرية عدم السماح لأي جريمة (Tolerance zero) وتعني التعامل مع جميع الجرائم الكبيرة لكي يتعلم أفراد الشرطة والمجتمع الإهتمام بالعمل الأمني ويمكن كذلك الأشياء والمشكلات الصغيرة أن تكف عن أشياء وجرائم كبيرة.

. نظرية الأمن الشامل: أي أنه يمكن تحقيق الأمن الشامل بالعودة إلى المجتمع المحلي وتمكينه من معالجة جميع المشكلات المحلية بتحريك القطاعات والمؤسسات الأهلية والحكومية وتطوير هذه الحلول المحلية لتعميم الفائدة" (سعيد، 2005، صفحة 72)

2. فلسفة الشرطة المجتمعية:

تظهر فلسفة الشرطة المجتمعية بوضوح في العصر الحديث فيما يسمى بالمبادئ البيلية التي أقرها روبرت بيلي عند إنشاء شرطة المشروبوليتان بلندن بالمملكة المتحدة وتعد فلسفة الشرطة المجتمعية مساعدة لرجال الشرطة في تكوين علاقات مع المجتمع المحلي بطريقة الفعل (المبادرة) (producti) وليست كرد فعل، وصولاً لحل مشاكل المجتمع من خلال المسؤولية المشتركة بين الشرطة والمجتمع وتتم على أساس شراكة جديدة بين الشرطة والمجتمع المحلي للعمل معا على منع الجريمة" (شامية، 2001، صفحة 5)

3. تمييز استراتيجية الشرطة المجتمعية عن الشرطة التقليدية:

من خلال ما طرحه (مالكوم) سنوضح الفروق بين الشرطة المجتمعية كإستراتيجية جديدة و الشرطة التقليدية لأنه رغم مرور أكثر من ربع قرن عن تبني إستراتيجية الشرطة المجتمعية مازال البعض يقف حائراً أمام معضلة التمييز بين المفهومين هذا ما سنبينه من خلال طرح مالكوم لعدد من التساؤلات باحثاً عن الإجابة في ضوء مفهوم كل من الشرطة التقليدية والمجتمعية.

السؤال	الإجابة بمفهوم الشرطة التقليدية	الإجابة بمفهوم الشرطة المجتمعية
من هم رجال الشرطة؟	الشرطة هيئة حكومية مسؤولة عن تنفيذ القوانين وهو وكلاء حكوميين	الشرطة هي المجتمع والمجتمع هو الشرطة ورجال الشرطة هم أشخاص من المجتمع تدفع لهم الدولة مقابل قضاء وقتهم للعناية بأفراد المجتمع
ماهي العلاقة بين الشرطة والمؤسسات الخدمية الأخرى؟	تتضارب الأولويات لديها وعادة تظهر الصراعات	الشرطة إحدى المؤسسات التي تعمل من أجل تحسين وتطوير نمط الحياة
ما هو دور الشرطة؟	التركيز على إكتشاف الجرائم(رد الفعل)، ضبط الجريمة ومرتكبها، الضبط الإداري،	معالجة جميع المشكلات المجتمعية ، أسلوب تفاعلي يحتم المشاركة الاجتماعية.



كيف تقاس كفاءة الشرطة؟	تقاس بمعيار معدل الجرائم رد الفعل، ضبط الجريمة ومركبيها، الضبط الإداري.	تقاس بمدى إختفاء الجريمة وحالات الإخلال بالأمن والفوضى
ماهي الأولويات الوظيفية؟	التصدي للجرائم (السطو العتي)	كافة المشكلات الخاصة بالمجتمع.
بماذا تحدد فاعلية الشرطة؟	(عنصر الوقت) زمن الإستجابة	مدى أسس تعاون وثقة المجتمع.
كيف تتعامل الشرطة مع اتصالات المواطنين بشأن طلب الخدمات؟	تتعامل معها إذا لم تكن هناك واجبات أساسية	تتعامل معها كوظيفة حيوية وفرصة للتواصل.
ما هي المهنة الشرطية؟	الإستجابة الفعالة للجرائم الخطيرة	الإتصال والتلاحم مع أفراد المجتمع.
ما هي المعلومات الأكثر أهمية؟	المعلومات الجنائية المتعلقة بالجرائم الكبرى	المعلومات الجنائية المتعلقة بأنشطة الأفراد والجماعات.
ما هو معيار محاسبة الشرطة؟	المركزية الشديدة الحكومة والأنظمة والقوانين والتوجهات	المسؤولية المحلية تجاه احتياجات المجتمع المحلي
ما هو دور الإعلام الأمني؟	إصدار القواعد والتعليمات اللازمة، تشجيع رجال الشرطة للقيام بواجباتهم الأساسية وتنفيذ العمليات.	مناصرة القيم التنظيمية دعم التنسيق وفتح قنوات الإتصال بالمجتمع.
كيف تنظر الشرطة للدعم؟	تنظر له كهدف وغاية	تنظر له كواحدة من عدة أدوات لتحقيق الأهداف.

من خلال هذا تبين لنا أن عمل الشرطي تعدى نطاق الواجب التقليدي إلى نطاق أرحب، لتؤدي الشرطة كافة الواجبات الأمنية في المجتمع بالتعاون مع أفرادها (سعيد، 2005، صفحة 104\_105)، حيث أن شرطة المجتمع هي مفهوم يهدف إلى دمج الشرطة في المجتمع والعمل من خلاله بأسلوب يتميز عن العمل التقليدي وهذا ما بيناه من خلال ما جاء في الجدول أعلاه.

### المحور الثاني: الشراكة المجتمعية ودورها في الحد من الجريمة:

#### 1. مفهوم الشراكة المجتمعية:

تعني مشاركة الجمهور (الشراكة المجتمعية) كفلسفة اجتماعية تمثل أولوية في اهتمام الدول والجماهير في حل الكثير من الأزمات والمشاكل المتراكمة في أي مجتمع بإعتباره الدافع لإيقاظ الوعي لدى كل مواطن، لطبيعة وحقيقة حجم كل مشكلة وتحريك نوايا العمل لديه لكي يقوم ويشارك بقدر ما يستطيع بحيث تصبح الشراكة المجتمعية أسلوباً لمواجهة الكثير من المشكلات.

إن الشراكة المجتمعية تربط المجتمع بالمنظمات بشكل تطوعي ولمصالح مشتركة وبصورة علاقات مبتكرة فهدف شراكة المجتمع مع الأجهزة الأمنية لمكافحة الجريمة، يحد ويخفف من الجريمة ومن الخوف من الجريمة، ورفع درجة الأمان داخل المجتمع والشراكة (partnership) كفكرة برزت في الربع الأخير من القرن العشرين قصد بها علاقة بين طرفين أو أكثر تتوجه بتحقيق النفع العام وتستند على إعتبارات المساواة والإحترام والعطاء المتبادل، الذي يستند على التكامل فالشراكة بهذا المعنى ليست علاقات غير متكافئة وإنما هي علاقات تكامل وتقدير متبادل ، يقدم فيه كل طرف موارد لتعظيم النتائج " (نادية، 2007، صفحة 259)

فالشراكة المجتمعية تمنع الجريمة ، أخذت تطورا لإستراتيجيات التي تعتمد على المبادرات المبنية على حاجات المجتمع وبالتالي فإن الأفكار الفريدة والمبتكرة حول كيفية التعامل مع الجريمة تأتي نتيجة عن الشراكة المجتمعية وباعتبار الجريمة لها أسباب مختلفة وكل المنظمات المجتمعية التي تستطيع ان تؤثر على هذه الأسباب يجب أن تكون جزء من المشاريع التي من شأنها تعزيز أمن المجتمع ولأن هذه المنظمات جميعها لديها وجهات نظر مختلفة ومهارات مختلفة فإن نشاطاتها لمنع الجريمة تحتاج إلى تشكيل وتنظيم فالشركات هي مفتاح العمل لنماذج الإدارات المتعددة" (الباطين، 2019)

من خلال ما سبق نستطيع القول أن الشراكة المجتمعية بين الأفراد والشرطة تتمثل في تلك الجهود التعاونية وأداء الأدوار التكاملية بين مؤسسات المجتمع المدني وجهاز الشرطة في مكافحة الجريمة والوقاية منها فهي فلسفة تستند إلى تعاون المواطن مع رجال الشرطة للمحافظة على الأمن ومواجهة أسباب الجريمة والوصول إلى النتائج الأمنية المتوخاة وتوظيف أكبر قدر ممكن من طاقات المجتمع وتحفيز المواطن لمواجهة الجريمة قبل وقوعها" (وفاء، صفحة 179)

وأخيرا أصبحت الشراكة كائن جديد لديها الهيكل السياسي والاجتماعي الخاص بها وأصبحت مشروع مهم في مجال مكافحة الجريمة والإنحراف.

## 2. الشراكة المجتمعية مع الأجهزة الأمنية:

تطورت الشراكة المجتمعية بناء على الإدراك الخاص في أن نشاط الشرطة التقليدية لا يكفي لتقليل نسبة الجريمة وقد عقدت هذه الشراكات لتحديد العلاقة بين المجتمع والشرطة وكانت مهمة الأجهزة الأمنية أن تطور طاقات المجتمع ليتقبلوا فكرة اشتراكهم مع الأجهزة الأمنية لحماية المجتمع.

وتوجد جماعات متعددة في المجتمع إنضمت مع الأجهزة الأمنية في تكوين شراكة حقيقية للحد من الجريمة ومنها فشركاء المجتمع commvnilyc members يمكن أن يشتركوا في أي نوع من هذه التحركات اعتمادا على أعضاء المجتمع الأقدر على المشكلات" (الباطين، 2019، صفحة 32)

فالشراكة المجتمعية تتمثل في تلك العلاقة بين الشرطة والجمهور التي في جوهرها هي مجموعة علاقات كل فرد من أفراد تلك الأجهزة بواحد أو أكثر من المواطنين وحيث أن كل تجربة يمر بها أي مواطن من أي تلك الأجهزة عن طريق الملاحظات أو المحدثات أو عن طريق خدمة تؤدي لها أثرها على علاقات تلك الاجهزة الشرطية بالجمهور:" (الحري، 1999، صفحة 41) لابد أن ندرك أن إقامة العلاقة القوية ومد الجمهور وبين الطرفين يعجل بتحقيق رسالة الأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة" (الطنين، 1403، صفحة 124)

## 3. أبعاد الشراكة المجتمعية:

للشراكة عدة أبعاد سنتناولها بشكل موجز ودقيق ، أول بعد هو جاهزية المجتمع وإستعداداه، هذا أهم بعد في الشراكة المجتمعية لأنه بدون إستعداد المجتمع وتقبله فكرة السراكة مع المؤسسة الأمنية والثقة فيها، فإن مفهوم الشراكة لا معنى له. البعد الثاني: الجماهيرية أي التخطيط المرحلي لتقبل الفكرة لدى الجمهور (نفسى/اجتماعيا)، البعد الثالث: الإصرار على الشراكة بين الطرفين، البعد الرابع: القيادة والهيكل المتناسك أي أن القيادة القوية والمترابطة تساعد على إنشاء شراكة فعالة، البعد الخامس: الشبكات عبر المنظمات وبين مستويات أي تقاسم القوة والموارد بين الشركاء على جميع مستويات الشراكة أما البعد السادس فيتمثل في الفعل التأييد

والعضوية أي التنفيذ المحكم والقدرة من أجل الوصول إلى الأهداف بمشاركة وتأييد الجميع، سابعاً: وهو الأهم توفير الموارد سواء كانت بشرية أو مادية. أنواع الشراكات: هناك أنواع مختلفة من الشركات وهناك أنواع متعددة من الهياكل والوظائف الشراكات، فقد صنف الباحثون الشراكات عدة تصنيفات مختلفة بعضها مصنفة حسب الهدف أو الوظيفة، أو هيكل الشراكة أو نوع الشركاء وأخيراً بحسب التمثيل" (الباطين، 2019، صفحة 29)

الشركات الأمثل هي دائماً تؤدي إلى حلول أنجع.

#### 4. الشراكة المجتمعية لمنع الجريمة:

إن مكافحي الجريمة الرسميين كالحكومات ومؤسساتها والأجهزة الأمنية لا يستطيعون في كل الأحوال أن تولى المهمة لوحدهم لكن من الضروري أن يعملوا من بعد عبر مؤسساتها الخاصة والعامة، ومن خلال المواطنين الدائمين أفضل من اللعب أدوار معبنة في مكافحة الجريمة أو منع اللذين يشيعون الجريمة بشكل غير مقصود من خلال أنشطتهم في بعض الأحوال، الشراكة المجتمعية هي عبارة عن تعاون الجماعات لتشارك في المسؤولية وجمع المصادر لردع الجريمة" (المونس، 1409، صفحة 177)

هناك خطوات تتبع لتأسيس شراكة مجتمعية لمنع الجريمة هي: أولاً، تحديد المشكلة وإيجاد هدف لمنع الجريمة، ثانياً، تحديد المسؤوليات والمستويات الاجتماعية للعمل، ثالثاً، التعرف على جوانب المجتمع (سيمات المجتمع)، خطة مهمة للنجاح، وهناك كذلك إستراتيجيات تهدف لمنع الجريمة دائماً ضمن إطار الشراكة تتركز على واحدة وهي التي تهتمنا في هذه الدراسة وهو المنع الاجتماعي social prevention هذه الاستراتيجية تهدف إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية في المجتمعات والمؤسسات لتغيير سلوك الفرد، ويسعى هذا النوع من الإستراتيجيات إلى تقوية الروابط الاجتماعية من خلال تشجيع الناس في المساهمة في الإستراتيجيات والمساهمة في صنع القرار في مجتمعاتهم أي باختصار تحاول هذه الإستراتيجية أن تقوي المجتمع لوقاية أفراد من الجريمة" (الباطين، 2019، صفحة 40\_41)

## المحور الثالث: مقارنة سوسيو امنية لتعاون المؤسسة الأمنية والمؤسسات الاجتماعية لتعزيز الأمن:

### 1. تعاون المؤسسة الأمنية مع الأسرة:

الأسرة كنظام اجتماعي أو أهم مؤسسة اجتماعية داخل المجتمع، لها الأثر البالغ في تحقيق الأمن والأمان في المجتمع، فبتعاون الأسرة مع المؤسسات الأمنية يحقق التكامل المطلوب بين المجتمع والأجهزة بنية الوصول لأعلى درجات الاستقرار، عن طريق الحد من الجريمة وتطبيق القوانين ويتم ذلك من خلال التركيز على الجوانب التوعوية واللقاءات المنظمة بين الأسرة ومسؤول الأجهزة الأمنية، فاللقاءات المتكررة بين الأسرة والأفراد وبين القطاعات الأمنية تلقي الضوء على القوانين واللوائح ومستجدات الحالة الأمنية في المجتمع، وتزيد من الوعي الأمني والوطني لدى الأفراد، ومن جهة أخرى ناهيك عن تثقيف الأفراد بكيفية حماية أنفسهم من خلال عرض أحدث الوسائل والطرق الأمنية وأحدث صور الوقاية الأمنية، ما يساهم في ضبط والحد من الجريمة والمخالفات في المجتمع" (الباطين، 2019، صفحة 67) ومن خلال ما سبق نرى أن الأجهزة الشرطية من خلال هذا التعاون خطت خطوات ملموسة في ساحات اجتماعية تقرها من المواطنين وذلك لكي يشعر المواطن أن الشرطة تقوم بمهام اجتماعية في خدمته وليس في خدمة القانون فقط، وهذا من شأنه أن يقرب المسافة بين الشرطة والمواطن" (حويته، 1999، صفحة 157)

### 2. تعاون المؤسسة الأمنية مع المؤسسات التنظيمية:

إن الانفتاح على الطلاب وتحسين العلاقات بين المدرسة أو الجامعة وطلابها وبين الجهاز الأمني وإزالة جو الرهبة وقيام أجهزة التوجيه والإرشاد النفسي والاجتماعي في المؤسسات التعليمية ومهامها الأساسية في دراسة سلوك الطلبة ووضع البرامج في توجيههم وتوعيتهم، بأهمية مشاركتهم من الجهاز الأمني للحد من الجريمة، توضح أن هناك مسؤوليات متبادلة لتعزيز الأمن" (الحري، 1999، صفحة 48)

إذا إن تواصل المؤسسة الأمنية مع الطلبة هو إقامة اللقاءات الثورات بصورة دورية لتخفيف الفجوة الحاصلة في العلاقة بين رجال الشرطة (الأمن) والطلبة ناهيك عن توضيح مدركات الطالب، حول مسؤوليته كفرد فعال في المجتمع، وأن عليه واجبات

ومسؤوليات شأنه شأن أي فرد في المجتمع ويتعين كذلك على الأجهزة الأمنية أن تقيم دورات متخصصة تحت إشرافها للمعلمين لتزودهم بكل ما يتعلق بالأمور الأمنية وأحداث النماذج الخاصة بالتوعية الأمنية لأن مردود المنار النظري للموضوعات ذات العلاقة بالثقافة الأمنية بمفرده دون خبرات ميدانية لرجال الأمن سيكون غير ايجابي وأقل بكثير من لو قام الجهاز الأمني بنفسه بتحضير وإعداد تلك الدورات.

نماذج عن شراكة المدرسة مع الأجهزة الأمنية:

الولايات المتحدة الأمريكية: منذ عام 1950 قامت الولايات المتحدة الأمريكية

بإتباع نموذج ضباط موارد المدرسة" (الباطين، 2019، صفحة 59، 21، 76)

School resovece officerc هذا النموذج يضم ضباط، النموذج هو تقديم شكل الشرطة المجتمعية مع الشراكة التعاونية بين الشرطة والمدرسة وتفعيل إستراتيجيات المنع والتدخل، فهم ينظر إليهم كجزء من المدرسة ولديهم تفاعل عريض مع موظفي المدارس في المملكة المتحدة.

قامت بريطانيا بتأسيس شراكات أمنية مع المدارس عبر برنامج the safer,school;partner,ship;progranne,ssp التي تأسست في عام 2002، هذا البرنامج تشارك فيه كل من إدارة التعليم والمهارات وجهاز قضاء الشباب الحاد ضباط الشرطة، وهذا البرنامج يهدف إلى الحد من الجريمة وتخفيف السلوك للأخلاقي في المدارس وقام البرنامج بوضع 100 ضابط في المدارس منتقاة في 34 سلطة تعليمية محلية والتي تواجه أعلى نسبة في البلاد" (الباطين، 2019، صفحة 72)

3. تعاون المؤسسة الأمنية مع المؤسسة الدينية:

إن ثقافة الخطيب أو الإمام وإدراكه للحالة الأمنية في المجتمع تساعده في تقييم الظروف والاشتراك في المسؤولية الأمنية مع الجهات الأمنية الرسمية ومتى ما صار الإمام في معزل عن مستجدات المجتمع، ومعزل عن مساندة الأحداث لن يؤدي دوره الأمني بالشكل المطلوب وهنا تظهر مسؤولية الأجهزة الأمنية، لكي يتم تثقيف الأئمة والخطباء واستعراض الحالة الأمنية بشكل دور منتظم لأخر مستجدات الحالة الأمنية لكي يتم التنسيق والتركيز حول قضايا أمنية معينة يسعى من خلالها الجانبان إلى وضع الحلول المناسبة وتوعية الأفراد شأنها.

#### 4. تعاون المؤسسة الأمنية مع المؤسسات الإعلامية:

في إطار هذا التعاون وجب على المؤسسة الأمنية تزويد المؤسسات الإعلامية بأدق التفاصيل والأرقام لكي يستطيع الإعلاميون إيصال المعلومة الأمنية للجمهور بكل احترافية، لأنه كلما كانت معلومات دقيقة أدت المؤسسات الإعلامية دورها الأمني بشكل عليم، وكفت كذلك عن أساسيات التعاون والشراكة، العمل سوية على إعداد البرامج الأمنية لان الاستفادة من غير رجال الأمن حاجة أساسية لتدعيم المضمون الأمني المراد توصيله للجمهور.

يلعب الإعلام الأمني دورا مهما وحيويا فمن خلال توسيع دائرة معارف لأفراد في المجتمع، ويتواصلون بشكل مباشر مع آخر المستجدات الواقعة في المجتمع وهو أحد العوامل التي ترفع من تنمية الحس الأمني والوقائي بحيث أن الأمن بمفهومه الحديث لم يعد يقتصر على مكافحة الجريمة بل أصبح يعمل على الوقاية منها وعلى مشاركة الجميع في حفظ الأمن.

إذن التعاون بين الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام أصبح أكثر من ضروري للمساهمة في التوجيه والوقاية من الجريمة وتحقيق وتعزيز الأمن المجتمعي " (الباطين، 2019، صفحة 77)

#### خاتمة:

في نهاية هذه الورقة البحثية يتضح جليا أن مسؤولية تحقيق الأمن والاستقرار ليست مسؤولية الشرطة فحسب، بل أصبحت مسؤولية وطنية مشتركة، تشارك فيها كافة الأجهزة الرسمية والشعبية والمواطنين، حيث تزداد أهمية المواطنين في الحد من الانحراف والجريمة عندما تأكد في معظم مجتمعات العالم أن عدد الجرائم المرتكبة بقوة عدد الجرائم المكتشفة. ونظرا لأن الخطر من الجريمة يتحقق بكافة أفراد المجتمع، كان لابد من إشراكهم في مسؤولية الشرطة من شأنها الحد من ظاهرتي الانحراف و الجريمة، لذلك فإن مشاركة الجمهور في عمل الشرطة من أساسيات وإستراتيجية الشرطة المجتمعية الجوارية، التي تركز على أن الشرطة جزء مهم من المجتمع، وليست بعيدة عنه لذا فتطبيقها وبالشكل الصحيح داخل المجتمع يخضع لعدة معايير تساهم كثير في نجاح هذه الفلسفة و هذا التطبيق يكون بشكل منظم مرحلي، ينطبق على

خصوصيات ثقافة المجتمع المحلي وليس أخذ قالب جاهز وبتطبيقه بصورة عامة كالجزائر مثلا: أخذت النموذج الفرنسي بتطبيقه بشكل حرفي على المجتمع الجزائري في الخصوصيات السوسيو. ثقافية الممنوحة، تنوع الثقافات المحلية لأن تطبيق الشرطة المجتمعية واقعا يلزمنا معرفة ما الذي يصلح لوقف أو منع الجريمة ويؤدي إليه وفي أي محيط معروف: كيف يجب الشراكة بين الشرطة والمجتمع (حدودها وواجباتها وكيف يتقبل المجتمع هذه الأيديولوجية التعرف على سمات المجتمع مهم جدا) معرفة من يمكنه أن يترك التعرف على الأفكار مدى قابلية التعاون ومدى إمكانية تطوير هذه القابلية، التعرف على الجوانب العاطفية والنفسية لتحسين شراكة لمنع الجريمة، تحديد المنطقة أو المجال المراد التركيز على معرفة خصوصياته، سماته ثقافية، نفسية، اجتماعية، لأنه ما يتوافق مع منطقة يتعارض مع أخرى بنفس المجتمع الواحد، معرفة نوع الجريمة وفهمها وفهم ما الذي أدى إلى حدوثها في هذه المنطقة، جمع معلومات كمية وكيفية وبأكبر قدر ممكن لقياس مثلا عدد الجرائم المسجلة في منطقة ما في وقت معين لمعرفة اتجاهات الجريمة زمانيا ومكانيا لتسهيل التعامل معها، ومن الضروري كذلك معرفة مدى إدراك المجتمع للجريمة وكيف يشعر اتجاهها سيما في معالجة، رسم حلول وخطط مناسبة وفريدة للمشكلة، الاستماع الصحيح للمجتمع والأخذ بوجهات نظر في الأخير لتأكيد على الطابع المحلي لشكل ومضمون وخطة تنفيذ فلسفة الشرطة المجتمعية والجوارية، خصبة وتتوفر على جميع مقومات نجاح الشرطة المجتمعية والجوارية بشرط تطبيقها مع ما هو موجود من خصوصيات وسمات ثقافية جزائرية.

#### قائمة المراجع:

1. Floora mk and andanines .(2000) .*the pastnership hand book* .  
canada: ministry of public work and governement seciocies.
2. . أبراهيم عبد الرحمان الطنين. (1403). *دروس في علم الاجرام الجنائي*.  
الرياض: دار العلوم والطباغة.



3. أحمد الصفرن. (2009). *الجوانب الاجتماعية للشرطة المجتمعية*. الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.
4. أحمد حويته. (1999). *دور المؤسسات الرسمية في التحقيق الأمني والوقاية من الجريمة*. مجلة الفكر الشرطي، مج8، ع1.
5. أحمد مبارك سليمان. (2009). *الشراكة المجتمعية في اطار إستراتيجية موحدة لدول الخليج*. البحرين: مركز البحرين للدراسات والأبحاث، مج5.
6. أضرىف شاكر، معاول وفاء. *الشراكة المجتمعية كالية لترسيخ الثقافة الأمنية في الدول العربية*. المسيلة: مهمجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، ع5.
7. الحسن محمد عبد المطلب. (2007). *تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والموضوعية*. الإسكندرية: المكتبة المصرية.
8. الرشين أحمد بن سلمان صالح. (2007). *جرائم الإرهاب الدولي وتطبيقاتها الفقهية المعاصرة*. الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.
9. حمدي شعبان. (2007). *الإعلام الأمني وادارة الأزمات والكوارث*. القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق.
10. سامية حسن الساعاتي. (ط1). *الجريمة والمجتمع: بحوث في علم الاجتماع الجنائي*. بيروت: دار النهضة للطباعة.
11. عباس ابو شامية. (2001). *الشرطة المجتمعية الأساليب والنماذج والتطبيقات الأكاديمية*. الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.
12. عبد الغني خالد سعيد. (2005). *الشرطة المجتمعية استراتيجية أمنية جديدة*. القاهرة: دار الفكر العربي.

- 13.. عبد الكريم عبد الله الحربي. (1999). دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية. الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.
- 14.. عيشور نادية. (2007). العقلانية الرشيدة في ضوء فلسفة الشراكة المجتمعية المعاصرة. سطيف: الملتقى الدولي حول الحكم الراشد.
- 15.. غفران الباطين. (2019). الشراكة المجتمعية ودورها في تعزيز الأمن .  
yanae.com,www,alba:2019/03/20
- 16.. غيث محمد عاطف. (2006). قاموس علم الاجتماع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية .
- 17.. قاسمي عيسى. (2002). الشرطة الجزائرية مؤسسة في عمق المجتمع. الجزائر: دار الكتاب العربي .
- 18.. محمد عبد الله المونس. (1409). دور العلاقات الإنسانية في الأجهزة الأمنية. بيروت: المركز للعربي للدراسات والتعريب.
- 19.. ندوة الشرطة المجتمعية. (2000). الجوانب الاجتماعية للشرطة المجتمعية. دمشق: جامعة نايف للعلوم الأمنية.